

الرؤساء رفيق الحريري!

بقلم هنري لحد

تانهار ٢٢/٨/٢٠٠١

حملة الاعتقالات الهمجية التي تناولت اكثر من مئتي شاب وشابة بتهم متنوعة معظمها مختلق، قابلها الرئيس رفيق الحريري بموجة استنكار عارمة عندما ثار لكرامته المهذورة بفعل افتئات أجهزة تابعة له على صلاحياته. وقد بلغ به الانفعال حد الوقوف على شفير الاستقالة، لو لم يمسك به في آخر لحظة الرئيس رفيق الحريري الثاني الذي دعاه الى تجنب التسبب بأزمة فراغ حكومي في الظروف الدقيقة الراهنة فكان قرار مجلس الوزراء الذي أيد فيه الحريري الاول عمل الاجهزة المشكو منها.

كذلك في مجلس النواب حيث وقف الحريري الاول وكان لا يزال تحت تأثير مسكن الحريري الثاني ليعترف على طريقته بالجرم المرتكب، مبررا عدم اعطائه النتائج القانونية الطبيعية بحكاية الوضع الراهن والعدو الصهيوني وما الى ذلك من الامور التي تجعل الاستقالة تهربا من المسؤولية وافساحا لأخطار داخلية لا يعلم الا الله مداها في دك ما تبقى من معالم الدولة الهزيلة.

أما الرئيس الحريري الثالث فقد ظهر في خطابات وتصريحات ومقابلات تلفزيونية كان ابطالها نواب ووزراء محسوبون عليه، وعلى حليفه السيد وليد جنبلاط. أهد هؤلاء ذهب في لقاء الكارلتون الى تسمية الامور بأسمائها فنعى غياب الرئاسة الاولى عن الاحداث وتسلمت الاجهزة خارج اطار الدستور والقانون مع استنكار شديد للهجة لتصرفاتها الشاذة المتمثلة في ضرب الشباب والشابات الموقوفين والانهيال عليهم بالتهديد والاهانة والوعيد، خاصة بعدما عرضت الام.تي.في الشريط المثبت لهذه الوحشية فتدفق السيل الجارف من اللبنانيين من جميع الطوائف والانتماءات التقافا حول الضحايا من شبابنا وشاباتنا الذين كل ذنبهم هو الاصرار على وجوب بقاء جيشهم الوطني على أرض لبنان وحده دون سواه من الجيوش والهيئات المسلحة الاخرى تمهيدا لاستعادة القرار الحر من ايدي معتصبيه ورفع علم السيادة والحرية في جميع أنحاء لبنان وقد تحرر من قيود الاغراب.

أما الرئيس الحريري الرابع فقد أطل في نهاية غداء التقارب والتفاهم الرفيع المستوى ليصرح بعبارة خاطفة عن شيء قد يشتم منه بعض الامتتان بينما شحوب وجه الرئيس الحريري الخامس ينطق بعكس تصريح الرابع. واذا أضاف القارئ الى هذه الظاهرة التعددية كلام الاوساط الحريرية سرا وعلنا لتبين له بوضوح ان الوضع الرسمي سائب تتقاذفه رياح التسلم والمصالح تحت مظلة الرعب الآتي من المرجعية المعروفة. كل هذه المحاذير قائمة لتطويق محاولات العدو الصهيوني المتربص بنا شرا والواقف وراء "المشاغبين" من الشباب اللبناني المتحمس لاستعادة السيادة المهجرة. فكل من ليس مع الحكم خائن وعميل اسرائيلي مرشح لدخول غياهب السجون.

واذا تبين لأبطال حملة الاعتقالات فشل تحقيق أي من الاهداف المقصودة سارعوا الى اصدار بيانات "التبرير" حسب نظرهم طبعاً، وقد أوقعتهم هذه البيانات ولا تزال في مزيد من التناقض الذي عراهم من الرداء الشفاف الذي كانوا يتسترون به، فلم يجيبوا مثلاً متى كانت الاجهزة موضع الاتهام تابعة للضابطة العدلية؟ ومن كلفها مهماتها التعسفية؟ وبموجب أي قانون؟

وتأتي بيانات قوى الامن الداخلي لتؤكد انها ليست هي التي أقدمت على ضرب المعتصمين امام قصر العدل بل سلطات أمنية أخرى ظهرت على شاشات التلفزيون لتقطع كل أمل للمعنيين في اخفاء أي من الحقائق المأسوية المذهلة. يلي ذلك بيانات وزارة الداخلية التي أعلن رأسها انه أمر باجراء تحقيقات سريعة في الموضوع حتى اذا تبين ان هناك مسؤولية تقع على أي من أجهزتها ربّي كن في عون المرتكبين!

اما شريط الفيديو الذي أذيع على اللبنانيين فبدعة ليس لها مثيل في تاريخ القضاء! فباسم اي قانون تذاغ مثل هذه المستندات من ملف لا يزال قيد سرية التحقيق؟ ان الطيش أحيانا يعمي البصائر ويوقع في مزيد من وهاد الانزلاق حيث التوبة لا تعود تجدي. الامل الوحيد لحل هذه المشكلة الكارثة هو في البحث عن رئيس حريري سادس تكون له جرأة تحديد مسؤولية المراجع المرتكبة واتخاذ ما يلزم من تدابير رادعة بحقها فيتجنب في ذلك أخطار الاستقالة ويضع الامور في نصابها ليعاد الاعتبار الى نخبة شباب لبنان الحر كي يخرجوا من معتقلاتهم مرفوعي الرؤوس لاستئناف نشاطهم في خدمة وطنهم السيد الحر المستقل تحت راية وحدة وطنية صافية لا تميز بين لبناني وآخر بعيدا عن أي من جوانب "دولة المؤسسات" المحصور ذكرها فقط في التصريحات والبيانات التي تتنافى مع وجودها الفعلي. ولا حاجة للقول ان الشعب في جميع فئاته الشائرة سيقف الى جانب الرئيس الحريري السادس المنتظر.

ولا بد هنا من الاشارة الى تصريح أدلى به وزير بارز من وزراء دولة "شقيقة" تعكرت اخيرا صلات "الود" القائمة بينها وبيننا حمل الثناء والتقدير لمواقف رئاسية وعسكرية من مرتكبي "التعكير" العابثين بالامن القومي خدمة للعدو. تساءلنا: متى كان لنزلاء اقفاس الاتهام ان يصدروا على الشرفاء أحكام الادانة؟